مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: 11 العدد: 01 / جوان-2024
ص 78 - 101
OEB Univ. Publish. Co.

المناهج الحديثة لرقابة بنك الجزائر في إطار ضبط المخاطر والحد من الأزمات المالية – المقاربة الاحترازية القائمة على المخاطر نموذجا–

The modern approaches for Bank of Algeria supervision in the context of risk adjusting and reducing financial crises - risk based precautionary approach as a model -

ريم لرقم [1*] ، أحمد بوراس [2]

[1] جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي (الجزائر)، *rim.larkem@univ-constantine2.dz*

[2] جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 (الجزائر)، *ahmed_bouras@hotmail.com*

تاريخ الاستلام: 2024/03/30 تاريخ قبول النشر: 2024/05/05 تاريخ النشر: 2024/06/30

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأساليب الرقابية لبنك الجزائر، ومدى تطور آلياتها واعتمادها على منهج رقابي يرتكز على المخاطر، في اطار تقييم وادارة المخاطر البنكية للحد من الأزمات المالية. وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن السلطات الرقابية لبنك الجزائر تسعى باستمرار إلى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة، وذلك من خلال نظام الانذار المبكر واختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تستجيب إلى نموذج التوقعات المالية ، بالإضافة إلى تطوير نظام التقييم SYNOBA، القائم على الرقابة بعين المكان نحو تنقيط جديد من نوع SREP، التابع للرقابة الدائمة.

الكلمات المفتاحية: رقابة مصرفية، رقابة بعين المكان، أزمات مالية، بنك الجزائر.

تصنيف **JEL** : E42، G28.

Abstract: This study aims to identify the supervisory methods of the Bank of Algeria and the extent of the development of its mechanisms, and its reliance on a risk-based supervisory approach, within the framework of assessing and managing banking risks to minimise financial crises. The most important findings of the study are that the Bank of Algeria's supervisory authorities are constantly striving to apply the principles of effective banking supervision, through the early warning system and stress tests based on the Financial Projection Model, in addition to the development of the SYNOBA evaluation system based on on-site supervision, towards a new SREP type of permanent supervision.

Keywords: banking supervision; on-site supervision; financial crises; Bank of Algeria**.**

Jel Classification Codes: E42, G28.

[*] **المؤلف المرسل:** ريم لرقم

1. مقدمة:

يواجه النشاط البنكي تحديات عديدة من تطورات اقتصادية ، سياسية وتكنولوجية متلاحقة ، تستوجب على القائمين بإدارة الجهاز البنكي مواجهتها ومسايرتها في ظل التوجه نحو توحيد قواعد وأساليب الرقابة على البنوك عالميا، وذلك مع اتساع دوائر الأعمال المصرفية وسيادة المنافسة ما بين البنوك، فضلا عن تعرض هذه الأخيرة لمخاطر متعددة ومتنوعة. أين تسعى مختلف أنظمة الرقابة البنكية إلى البحث عن اطار مالي ومصرفي سليم وآمن، يجسد أهداف السلطة النقدية، من خلال معالجة مواطن الضعف في النظام المالي لتجنب تداعيات الأزمات المالية، ولا يتأتى ذلك إلى برسم استراتيجية مناسبة تتضمن أساليب اشراف ورقابة استباقية لتجنب الوقوع في المخاطر.

كما استدعت الأزمة المالية العالمية 2008، إلى حتمية تعزيز التنظيم البنكي من قبل لجنة بازل . ومن جهته واصل بنك الجزائر بالتنسيق مع مجلس النقد والقرض سنة 2012، أعماله في اطار تعزيز وتدعيم الاجراءات التنظيمية والاحترازية في النظام البنكي وجعلها مطابقة للممارسات الدولية التي تنص عليها لجنة بازل، أين أطلق بنك الجزائر مبادرات حديثة منصوص عليها في الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 حيث طور من خلالها أدوات رقابية جديدة ترتكز على المخاطر .

اشكالية البحث :

وفي اطار ما سبق، يمكن صياغة اشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى ترتكز الرقابة التي يمارسها بنك الجزائر على المخاطر ؟ وما مدى فعاليتها في الحد من الأزمات المالية؟

فرضيات البحث:

يمكن صياغة مجموعة فرضيات متعلقة بإشكالية البحث المطروحة، تتمثل فيما يلي:

- تعد الرقابة البنكية في اطار التنظيم الاحترازي الجزئي، آلية فعالة في إدارة المخاطر والحد من الأزمات المالية؛
- يعتمد بنك الجزائر على مقاربة الرقابة المركزة على المخاطر بدلا من مقاربة الرقابة التقليدية القائمة على الامتثال؛

- تعمل أنظمة التنقيط البنكي المعتمدة من قبل بنك الجزائر كأداة رقابية، على تقييم صلابة الجهاز البنكي وسلامته؛
- يطبق بنك الجزائر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في التحوط، وتقليل حالات عدم التأكد الناجمة عن ارتفاع مستويات المخاطر لدى النظام البنكي.

أهداف البحث:

ترمي هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على مبادئ وأساليب الرقابة البنكية وتطوراتها وفق المعايير الدولية بالإضافة إلى دورها ومساهمتها في معالجة الأزمات المالية؛
- ✓ الإحاطة بواقع الدور الاشرافي الذي يلعبه بنك الجزائر في إطار ممارسته لمعايير الرقابة المصرفية المنبثقة عن لجنة بازل، ومدى اعتمادها على منهج يركز على المخاطر وعلى تقييمها وحسن إدارتها، بما يتوافق مع طبيعة النظام البنكي في الجزائر؛
- ✓ محاولة لتقدير الفرص والتحديات التي تواجه المنظومة البنكية وعلى رأسها بنك الجزائر في سبيل تطوير أدوات رقابية وإشرافية، تستند إلى أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

منهجية البحث:

تقتضي طبيعة موضوع البحث، وفي محاولة للإجابة على التساؤل المطروح ، من خلال دراسة الفرضيات الموضوعة، اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في ابراز المناهج التقليدية والحديثة التي تطبقها السلطات الإشرافية والرقابية على البنوك، وعلاقتها بإدارة الأزمات والمخاطر الناتجة عنها، ومن ثم اسقاطها على الأساليب المعتمدة من قبل بنك الجزائر في ذات الإطار.

2. الرقابة البنكية وتطوراتها وفق المعايير الدولية والأزمات المالية:

تحرص حكومات الدول على وضع نظم للرقابة البنكية والاشراف على البنوك بهدف تحقيق سلامة النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي وحماية المودعين، بما يتلاءم والتطورات العالمية التي جعلت معايير الرقابة تتخطى الحواجز المحلية، لتصبح

معايير دولية. بالإضافة إلى أن تطور أنشطة وأعمال البنوك والتي أصبحت على درجة كبيرة من التعقيد، بحيث أصبحت تركز على المخاطر الكبيرة.

1.2 مفهوم الرقابة البنكية ومبادئها الأساسية:

1.1.2 تعريف الرقابة البنكية وأهميتها:

يمكن تعريف الرقابة البنكية على أنها مجموعة القواعد والاجراءات والأساليب التي يتبناها الجهاز المصرفي والسلطات النقدية ممثلة بالبنوك المركزية، في سبيل المحافظة على سلامة المركز المالي للبنوك. والهادفة إلى تكوين جهاز مصرفي متين ومعافى يسعى للحفاظ على حقوق المساهمين والمودعين. كما يلعب دور محوري في التنمية الاقتصادية وفي تعزيز الثقة في أداء البنك المركزي بفعالية وكفاءة (الامام و الشمري، 2011، صفحة 358).

وفي مفهوم آخر، يعتبر الرقابة البنكية على أنها: "مجموعة من الوسائل التي تتخذها الهيئات الرقابية المصرفية وفي مقدمتها البنوك المركزية من أجل المحافظة على سلامة موجودات المصارف، واحتفاظها بنسبة جيدة من السيولة، مع تحقيق أرباح عادلة ومعقولة حماية للاقتصاد الوطني من أية أزمات وانحرافات من جهة، وحماية أصحاب الودائع والساهمين من جهة أخرى" (شكير، 2020، صفحة 54) .

ومن خلال ما سبق، يمكننا تعريف الرقابة البنكية على أنها مجموعة من الوسائل والإجراءات المتخذة من طرف الهيئات المختصة، والتي تهدف الى ضمان السير الحسن للقطاع المالي والمصرفي، ومحاولة الموازنة بين المخاطرة والمردودية مع مراعاة القوانين والتشريعات التي تحكم هذه البنوك.

وتتجلى أهمية نظم الرقابة في البنوك للدواعي التالية (السيسي، 2019، الصفحات 224-225):

- أهمية دور البنوك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، ما يجعل السلطات النقدية تتدخل بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة في توجيه استثمارات البنوك؛

- على اعتبار أن مبدأ الثقة هو أساس عمليات الائتمان لدى البنك، ولكون رأس مال هذا الأخير عادة صغير بالنسبة لحجم العمليات التي يقوم بها، هذا ما يستدعي وجود نظم رقابية سليمة للمحافظة على استمرارية هذه الثقة؛
- تخضع البنوك لرقابة البنك المركزي وذلك أساسه تقديم تقارير وكشوفات دورية، إذ يتعين على البنك توفير تلك البيانات بدقة وأن تكون صحيحة لتجنب الوقوع في أي خطأ أو تجاوز؛
- ارتفاع درجة حساسية البنوك للمخاطر نتيجة تنوع عمليات البنوك وتزايدها، هاته الأخيرة التي تقتضي توفر الدقة والسرعة والأمانة ، وهذا ما يستلزم توفر نظم محاسبية ورقابية ذات كفاءة.

2.1.2 مبادئ الرقابة البنكية الاحترازية.

تتمثل المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة في الحدود الدنيا التي من شأنها تنظيم أنشطة وعمل البنوك، بالإضافة إلى عملية الرقابة والاشراف على النظام المصرفي بأسلوب احترازي وسليم. صدرت هذه المبادئ أول مرة سنة 1997 م من طرف لجنة بازل♦، التابعة لبنك التسويات الدولية، وتلتزم العديد من الدول على اختلاف ظروفها وأنظمتها المصرفية تنفيذ تلك المبادئ والمعايير، وذلك في اطار تقييمها لأداء وفعالية الأنظمة الرقابية على المنظومة البنكية. ونقحت هذه المبادئ الأساسية مرة في شهر أكتوبر من سنة 2006 م، حيث أصدرت لجنة بازل 2 مقترحات بشأن وضع اطار جديد لمتطلبات كفاية راس المال أكثر شمولا وحساسية للمخاطر التي تتعرض لها البنوك لتشمل مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. كما أعلنت اللجنة في تقرير صادر عنها لنفس الشهر من سنة 2010م، والمرسل إلى مجموعة دول العشرين عن تعديل المبادئ السابقة، في سبيل تعزيز ودعم المهام الرقابية.

♦ **لجنة بازل:** هي لجنة استشارية للرقابة المصرفية ، أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتهدف إلى وضع معيار موحد لرأس المال بين كافة البنوك بما يعزز نوعية وفعالية الرقابة المصرفية . تتضمن قرارات وتوصيات لجنة بازل المبادئ و المعايير الرقابية على المصارف، مع الإشارة الى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على اتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.

ويؤدي تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة إلى تحقيق استقرار مالي للبلد الذي يعتمدها ، وذلك من خلال (أحمد، 2016، صفحة 380):

- نشر مفاهيم موحدة للرقابة المصرفية لتسهيل عملية التعاون الرقابي بين الدول.
- فتح المجال لتعاون البنوك دوليا من خلال اعتمادها لنفس الأسس والاجراءات المتبعة.
- تعزيز التعاون فيما بين السلطات الرقابية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين بالإضافة إلى فتح المجال أمام السلطة الرقابية في امكانية وضع خطط واستراتيجية فعالة لتحسين أدائها.

تمثلت ارشادات الدعامة الثانية لبازل 2 في مبادئ عملية تقييم المراجعة الاشرافية التي تهدف إلى تشجيع البنوك على تطوير واستخدام طرق وأساليب متطورة وذات نتائج أفضل في مجال ادارة المخاطر، بالإضافة إلى ضمان حد مناسب لكفاية رأس المال حتى تتمكن البنوك من ضبط واستيعاب كافة المخاطر في أعمالها.

ويمكن توضيح هذه المبادئ في الشكل الموالي:

الشكل 1: مبادئ عملية تقييم المراجعة الإشرافية

مبدأ 1	•يجب على البنوك الاحتفاظ بمقدار كاف من رأس المال بالمقارنة مع المخاطر التي تواجهها.
مبدأ 2	•يجب على السلطات الرقابية القيام باختبار وتقييم الاستراتيجيات والاجراءات المتبعة من طرف البنوك في تقييمها لكافة أموالها الخاصة.
مبدأ 3	•بإمكان السلطات الرقابية أن تفرض على البنوك الالتزام بالاحتفاظ بمقدار أكبر من أموالها الخاصة عن النسبة المعمول بها.
مبدأ 4	•ضرورة تدخل السلطات الرقابية بكل قوة وبسرعة حتى لا تكون الأموال الخاصة المحتفظ بها أقل من الحد الأدنى المطلوب.

المرجع : من اعداد الباحثين بالاعتماد على (Greuning & Bratanovic, 2009, p. 144) .

2.2. الأزمات المالية وتداعياتها على الرقابة الاحترازية للبنوك المركزية .

1.2.2. مفهوم الأزمة المالية:

لقد تباينت التوجهات والأفكار المرتبطة بموضوع الأزمة المالية، بحيث لا يوجد إجماع على تعريف موحد لها. فالأزمة المالية تشير إلى حدوث اضطراب شديد في الأسواق المالية ، مما يجعلها غير قادرة على توجيه الموارد المالية بكفاءة لمن لديهم فرص استثمار أكثر انتاجا. كما ويؤكد البعض من المفكرين على أن الأزمات المالية تحدث بصورة مفاجئة جراء أزمة ثقة في النظام المالي، وهذا راجع لسبب رئيسي يتمثل في تدفق حجم كبير من رؤوس أموال للداخل، يرافقها توسع مفرط وسريع في الاقراض دون مراعاة للملاءة الائتمانية للمقترضين، مما ينتج عنه انخفاض في قيمة العملة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج (أبوفضة، 2011، صفحة 14).

2.2.2. التنظيم الاحترازي للبنك المركزي.

تمثل السياسة الاحترازية التي يمارسها البنك المركزي آلية رقابية وإشرافية على مختلف أجهزة النظام المالي والمصرفي . إذ انتهجت دول العالم معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي تندرج ضمن اطار ما يعرف بالتنظيم الاحترازي، الذي يأخذ شكلين:

أولا: التنظيم الاحترازي الجزئي:

يعرف التنظيم الاحترازي الجزئي على أنه مجموعة الاجراءات والمعايير التي تفرضها السلطات الرقابية على البنوك في اطار التعامل مع مخاطر الافلاس وعدم الملاءة المالية، حيث يهدف التنظيم الاحترازي الجزئي إلى ضبط مخاطر العجز على مستوى المؤسسات الفردية وضمان سلامتها ، بصرف النظر عن تأثيراتها على النظم المالي ككل .(BORIO, 2009, p. 36)

فيمكن القول بأن مقاربة الاحتراز الجزئي ترتكز على الحد من المخاطر الفردية للمؤسسات الائتمانية، وذلك من خلال ضبط تلك المخاطر وتدعيمها بأدوات رقابية فعالة تمارسها السلطات الإشرافية، بهدف الوصول إلى تحقيق الاستقرار المالي. إذ تشتمل مقاربة الاحتراز الجزئي على معايير لجنة بازل 1 و بازل 2 ، بالإضافة إلى نظم وتدابير

أخرى وقائية كالتأمين على الودائع ومتطلبات الاحتياطي ، التي أثبتت عدم كفايتها بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الاقتصاد الكلي واستفحال الخطر النظامي.

ثانيا: التنظيم الاحترازي الكلي:

أثبتت أزمة الرهن العقاري (الأزمة المالية العالمية 2008) أن تحقيق الاستقرار المالي لا يضمنه توفر قطاع بنكي يتمتع بالصلابة المالية ، بل هذا الأخير يمثل شرطا أساسيا في الاستقرار ولكنه ليس كاف، كذلك يؤخذ بعين الاعتبار التداخل والتفاعل العميق والمتكامل بين المؤسسات المالية لأن ذلك يشكل سببا في نشوء خطر ذو طبيعة نظامية (SALAH & RAJHI, 2012, p. 2).

ويرمي الدور الاشرافي للسلطات النقدية على المؤسسات البنكية إلى تجنب امتداد المخاطر الفردية إلى النظام البنكي في مجموعه وتحولها إلى مخاطر نظامية . هنا استدعى الأمر إلى ضرورة البحث عن منهج أشمل للسلامة على المستوى الكلي، للحد من خطر تداعيات الأزمة المالية النظامية ودعم الاستقرار المالي ، ويتمثل في التنظيم الاحترازي الكلي.

يعرف صندوق النقد العربي التنظيم الاحترازي الكلي على أنه: " مجموعة من الأدوات تستخدمها السلطات الرقابية للتأثير في ميزانية وعمليات المصارف لضمان سلامتها والتخفيف من حدة المخاطر النظامية وضمان الاستقرار المالي" (العربية، 2020، صفحة 7).

تتضمن مقررات بازل 3 أسس مقاربة احترازية كلية، تركز على ضرورة تنويع مصادر الدخل خارج النشاط المصرفي للمؤسسات البنكية ، بالإضافة إلى ارتباطها بكفاية رأسمال البنوك، وكذا الأسس المرتبطة بتعاملات أدوات المشتقات المالية، التي ترتبط بدرجة عالية من المخاطر والعمليات المحاسبية التي تتم خارج الميزانية العمومية (BORIO, 2009, p. 37).

2-2-3- تحولات رقابة البنك المركزي في مواجهة المخاطر(الرقابة القائمة على المخاطر):

تكتسي أهمية رقابة البنك المركزي على المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي استراتيجية بالغة الأهمية، فعند دراسة الوضعية المالية للبنك لابد من التركيز على آلية البنك في اتخاذ المخاطر وبالتالي تقييم الأرباح ، وهو ما يعرف بالرقابة المركزة على المخاطر، التي تختلف عن الرقابة التقليدية القائمة على تفتيش وتحليل أنشطة البنك للتأكد من سلامة إجراءاته . ونتيجة لتطور طبيعة أعمال البنوك وتعدد مخاطرها، أصبح التوجه في مجال الرقابة على البنوك يتمثل في التركيز على المخاطر وليس تفتيش أنشطة البنوك على أساس البيانات التاريخية (شقيري و آخرون ، 2012، الصفحات 306-307).

فالرقابة المركزة على المخاطر تتضمن تحول للأنظمة الرقابية بهدف تحسين أطر التكامل والطبيعة الوقائية للرقابة البنكية، وهي أداة احترازية في غاية الأهمية للسلطات والهيئات المسؤولة عن الرقابة البنكية، إذ ترتكز أساليبها الرقابية على المستويات التي تشكل أكبر مخاطر ممكنة في مختلف المؤسسات المالية والبنكية (SALAH & RAJHI, 2012, p. 5).

ويتضمن مفهوم الرقابة القائمة على المخاطر؛ **الفهم الصحيح لخصائص البنك** من خلال عدة مصادر للمعلومات عن وضع البنك مثل التقارير المكتبية ، التقارير الداخلية النقاشات مع ادارة البنك وغيرها، وكذا تعريف مختلف المخاطر الرئيسية التي تواجه أعماله في سبيل اعداد استراتيجية رقابية للتعامل مع تلك المخاطر. بالإضافة إلى **عملية تقييم للمخاطر**، أين يركز المفتش على كافة أنواع المخاطر التي تواجه البنك مثل مخاطر الائتمان، السوق ، السيولة ، التشغيلية وغيرها . وعلى المفتش كذلك الاهتمام بمدى صدق **أنظمة إدارة المخاطر الداخلية** مثل: التدقيق الداخلي، مراجعة مخاطر السوق والالتزام بالقوانين والأنظمة. بالإضافة إلى اهتمام المفتش بالتركيز على **أنظمة تكنولوجيا المعلومات** لدى البنك للتأكد من تمتعها بالمصداقية والكفاءة (شقيري و آخرون ، 2012، صفحة 319).

ويتطلب الاطار العام للرقابة المتطورة وفقا لمقاربة الرقابة على أساس المخاطر توفر ما يلي (بن العارية حسين ، 2008، صفحة 9):

- نظام رقابة فعال للبنك ، يتكون من مقومات رقابة داخلية ورقابة خارجية .
- اتصال رسمي وبأسلوب منظم فيما بين إدارة البنك والمراقبين في إطار فهمهم لأنشطة البنك.
- تمكن المراقبين من الوسائل والأدوات اللازمة لتجميع، مراجعة وتحليل التقارير والبيانات الاحصائية الصادرة عن البنوك ضمن أسس وقواعد موحدة.
- استقلالية تامة للمراقبين على مستوى البنوك في الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالفحص الداخلي أو من خلال المراجعين الخارجيين.

3. تطور الدور الرقابي لبنك الجزائر وفق مقاربة الرقابة المركزة على المخاطر:

يؤدي بنك الجزائر كسلطة نقدية في البلاد، إلى جانب مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، مجموعة من العمليات وجهود معتبرة في اطار تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك، وذلك من خلال تأسيس ودعم اطار تنظيمي منذ سنة 2001 ، يخص الرقابة الداخلية على مستوى البنوك والرقابة الاحترازية. وبهدف تعزيز مهام بنك الجزائر وفق المعايير والممارسات الدولية في مجال الاشراف والرقابة ، فقد انضمت الجزائر إلى بنك التسويات الدولية بتاريخ 30 /06/ 2003، كاستراتيجية فعالة للاستفادة من الخبرة الدولية في هذا الاطار.

1.3 مهام وآليات بنك الجزائر في مجال الرقابة المصرفية:

1.1.3. الوظائف الرئيسية لنشاط الرقابة والاشراف لبنك الجزائر:

تتمثل الوظائف الرئيسية للرقابة والاشراف لبنك الجزائر في الأنشطة التالية (تقرير سنوي بنك الجزائر ، 2019، الصفحات 105-106):

- الرقابة الاحترازية الجزئية على أساس المستندات وتفتيش المؤسسات البنكية في عين المكان؛
- الرقابة العامة على المنظومة المصرفية، والسهر على احترام المعايير الاحترازية؛

- التأكد من ملاءمة أجهزة الرقابة الداخلية والرقابة على المخاطر المعتمدة من قبل البنوك والمؤسسات المالية؛
- ممارسات رقابية متقاربة واستشرافية للبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة المخاطر والتوقعات بشأن تطوراتها؛
- تقييم نوعية الأجهزة المعتمدة من قبل البنوك والمؤسسات المالية في اطار مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب؛
- استخدام تقارير محافظي الحسابات للتحقق من درجة موثوقية المحاسبة والبيانات المالية، والأخذ بعين الاعتبار وجهات رأي المدقق الخارجي؛
- ابلاغ اللجنة المصرفية عن أي وضع خطر أو يشكل خطر محتمل يتعرض له البنك أو المؤسسة المالية، بهدف اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيحه.

حيث يمكن تمثيل العمليات الأساسية للرقابة المصرفية لبنك الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل 2: دورة الرقابة المصرفية

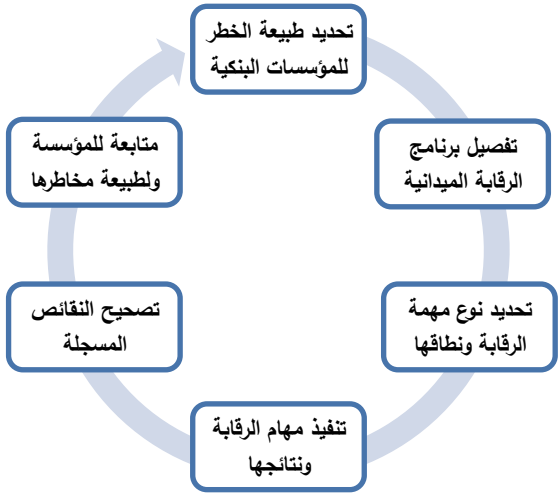

المرجع: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (AYADI, 2022, p. 14).

2.1.3 الأساليب الرقابية لبنك الجزائر:

يهدف نشاط الاشراف على البنوك في الجزائر إلى ضمان سلامة وصلابة البنوك والمؤسسات المالية بشكل فردي ، والنظام البنكي بمجمله، حيث تتم عملية الاشراف لبنك الجزائر باستخدام الرقابة على أساس المستندات (الرقابة المكتبية) والرقابة بعين المكان (الرقابة الميدانية) .

أولا. رقابة مكتبية:

يعتمد هذا النوع من الرقابة على المستندات التي تتضمن معلومات وتقارير ترسلها البنوك للمديرية العامة للمفتشية العامة على مستوى بنك الجزائر، إذ تمكن تلك التقارير المديرية من ممارسة مهامها الرقابية المستمرة لأوضاع البنوك، على المستوى الفردي كتحليل احترازي جزئي، ولمجمل القطاع البنكي كتحليل احترازي كلي. حيث تهدف هذه الرقابة إلى الكشف المبكر عن النقائص والمخاطر التي تواجهها، بالإضافة إلى حالات ارتكاب مخالفات للتنظيم الاحترازي، المتضمن قواعد تسيير المخاطر المنصوص عليها في التدبير القانوني والتنظيمي المعمول به لبنك الجزائر. وفي هذا الاطار ، يوضح الجدول رقم (1) واقع تطور عدد مخالفات التنظيم الاحترازي في الجزائر، المسجلة بناء على الوثائق والمستندات المرسلة بانتظام إلى اللجنة المصرفية، خلال الفترة الممتدة من (2012- 2020):

الجدول1: تطور عدد حالات عدم الامتثال للمعايير الاحترازية للفترة (2012- 2020)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المخالفات	50	48	65	73	73	77	48	62	68	53
عدد المؤسسات	11	06	11	-	26	15	06	11	10	-

المرجع: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة لبنك الجزائر للسنوات (2012- 2020).

من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه، نلاحظ تسجيل زيادة بوتيرة مستمرة نسبيا في عدد المخالفات للتنظيم الاحترازي من قبل البنوك والمؤسسات المالية خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2020. وبناء على ما جاء في التقارير

السنوية لبنك الجزائر لنفس الفترة، يمكن التفصيل أكثر في أسباب تلك المخالفات في الآتي:

- **سنة 2011:** سجلت 50 حالة مخالفة، بحيث تمثلت المعايير التي كانت محل عدم الامتثال في الأصل الصافي والنسبة الفردية لتوزيع المخاطر، وبدرجة أقل بالنسبة للمعامل المتعلق بالقروض الممنوحة للفروع والمشاركات. كما امتثلت 19 مؤسسة خاضعة للمعايير الاحترازية.

- **سنة 2012:** سجلت 48 حالة مخالفة، بنسبة انخفاض طفيف 4%، وهذا راجع إلى ارتفاع عدد المؤسسات المطبقة للمعايير الاحترازية، ليصل إلى 23 مؤسسة خاضعة مقارنة بالسنة السابقة. وتمثلت المعايير المخالفة في المعدل الفردي لتقسيم المخاطر (25% من صافي الأصول الخاصة)، وصافي الأصول المحسوب نسبة لرأس المال الأدنى القانوني وكذا معامل السيولة.

- **سنة 2013:** سجلت 65 حالة مخالفة، بنسبة ارتفاع تقدر بـ 35.42% ، والسبب راجع إلى انخفاض عدد المؤسسات الممتثلة للمعايير الاحترازية إلى 18 مؤسسة. أما المعايير غير المطبقة فهي نفسها المسجلة لسنة 2012.

- **سنتي 2014 و 2015:** سجل نفس عدد المخالفات خلال السنتين 2014 و 2015 بـ 73 حالة. و خلال سنة 2015 تم اصلاح عدم الامتثال في معامل الملاءة التي سجلت في الربع الأخير لسنة 2014 ، وذلك تزامنا مع انطلاق تطبيق المعايير الجديدة للملاءة وارساء المنهج النموذجي لبازل 2 ، من خلال اقامة وسادة الأمان لتعزز مستوى متطلبات رأس المال، إذ حدد معامل الملاءة بـ 9.5% ، ومستوى معامل الملاءة بالنسبة للأموال الخاصة النظامية والأموال الخاصة القاعدية بـ 7%، لأن التنظيم السابق قبل سنة 2015 لم يتضمن إلا معامل ملاءة للأموال الخاصة التنظيمية بـ 8%. أما حالات السيولة التي سجلت في النصف الثاني من سنة 2014 وتفاقمت في السنة الموالية، فتمت تسويتها.

أما تقسيم المخاطر ، فقد سجلت تجاوزات في الحد القانوني لبعض البنوك العمومية بسبب تمويل هذه الأخيرة لبعض الشركات الاستراتيجية من القطاع العام ، في حين تمت التسوية تدريجيا لتجاوزات سجلت على مستوى ثلاثة بنوك خاصة.

- **سنة 2016** : سجلت 77 حالة مخالفة ، بارتفاع طفيف نسبته 5.48%، في حين انخفض عدد المؤسسات غير المحترمة للتنظيم الاحترازي إلى 15 مؤسسة ، وهذا راجع إلى التدابير التي تبناها بنك الجزائر خلال السنة السابقة والمتعلقة بمعامل الملاءة وفق بازل 2 . بينما بقيت حالات عدا الامتثال تتعلق بالسيولة وتقسيم المخاطر ومستوى الالتزامات بالتوقيع بموجب عمليات التجارة الخارجية.

- **سنة 2017** : سجلت انخفاض في عدد المخالفات إلى 48 حالة مخالفة ، كما وانخفض عدد المؤسسات غير المطبقة للتنظيم الاحترازي إلى ستة (06) مؤسسات. وترجع أسباب كل ذلك إلى بقاء نسبة الملاءة للبنوك أكبر بكثير من الحد الأدنى التنظيمي كما ساهمت إعادة الرسملة واعادة شراء مستحقات البنوك العمومية في تحسين نسبة تقسيم المخاطر.

- **سنة 2018** : سجل خلالها ارتفاع في عدد المخالفات إلى 62 حالة ، بنسبة زيادة تقدر بـ 29.17% ، ما أدى إلى ارتفاع عدد المؤسسات غير الممتثلة إلى 11 مؤسسة (9 بنوك و مؤسستين ماليتين) . وبالرغم من بقاء معامل الملاءة للبنوك والمؤسسات المالية أعلى من الحد الأدنى التنظيمي، ففي المقابل، تعود أسباب تزايد الحالات المخالفة للمعايير الاحترازية من حيث تسيير المخاطر إلى ارتفاع في تجاوز الحدود الفردية لبعض البنوك .

- **سنة 2019**: سجلت خلالها 68 حالة عدم امتثال للمعايير الاحترازية، بمجموع 10 مؤسسات غير ممتثلة. وخلال الثلاثي الأخير من سنة 2019 ، بدأت البنوك وبعض المؤسسات المالية في عملية رفع رأسمالها طبقا لأحكام النظام 18-03 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية . وتم استكمال معظم هذه العملية من خلال دمج الاحتياطيات في رأس المال. في حين لا تزال حالات عدم احترام معدلات تقسيم المخاطر والحد الأدنى لمعامل السيولة تمثل التوجه السائد. حيث لا تزال حالات عدم الامتثال للحد الأدنى لمعامل السيولة ولنسب تقسيم المخاطر تشكل نوعي المخالفات الأكثر تسجيلا بنسبة 32.35% و29.41 % على التوالي من إجمالي حالات عدم الامتثال للتدابير الاحترازية.

• **سنة 2020:** سجلت خلالها 53 حالة مخالفة ، فعلى الرغم من اجراءات التخفيف النقدية والاحترازية المطبقة منذ شهر مارس 2020 ، لم تتأثر نوعية المخالفات ، واستمرت حالات عدم الامتثال للحد الأدنى لمعامل السيولة بنسبة 17%، وعدم الامتثال لنسب تقسيم المخاطر بنسبة 41.4%.

من خلال ما سبق نستنتج أن النظام البنكي في الجزائر حقق تطورا ايجابيا من حيث الملاءة، بينما استمرت حالات عدم الامتثال للتنظيم الاحترازي ومعاييره ترتكز حول عدم احترام معدلات تقسيم المخاطر والحد الأدنى لمعامل السيولة، وذلك على الرغم من الاجراءات المتخذة كمجموعة تخفيضات في المجال الاحترازي النقدي، لا سيما تخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية التي ساهمت بدرجة فعالة في تقليل ضغط السيولة على البنوك.

ثانيا. رقابة ميدانية:

شرع بنك الجزائر في عمليات الرقابة بعين المكان بداية من سنة 2001، وتسير الرقابة الميدانية طبقا للبرنامج المسطر من قبل اللجنة المصرفية. تعمل هذه الرقابة على التأكد من موثوقية المعلومات المرسلة إلى بنك الجزائر، بموجب المتابعة المستمرة بالإضافة إلى فحص مجالات النشاط وتسيير المؤسسات الخاضعة للرقابة التي لا يمكن تقييمها بأسلوب الرقابة المكتبية.

عرف هذا النوع من الرقابة إدراج منهج جديد يتعلق بالرقابة بالتركيز على المخاطر حيث باشرت الجهات المختصة في بنك الجزائر تطبيقه بداية من سنة 2013 على مجمل البنوك والمؤسسات المالية، وينتج عن هذا النوع من الرقابة تنقيط للمؤسسة المعنية ، كما يحدد وتيرة ومستوى المتابعة المرتبطة بالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة (تقرير سنوي بنك الجزائر ، 2019، صفحة 137).

ويبين الجدول 2 الموالي، تطور مهمات الرقابة بعين المكان المسجلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2020:

الجدول 2: تطور مهمات الرقابة الميدانية للفترة (2012- 2020)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الرقابة الشاملة	10	05	05	06	10	03	06	05	04	-
التجارة الخارجية	07	12	04	04	09	04	03	-	-	-
تبييض الأموال ومكافحة تمويل الارهاب	02	-	10	-	-	01	01	-	10	-
مهمات موضوعية	04	01	05	03	04	03	04	07	19	-
تحقيقات خاصة	15	15	-	19	26	11	01	04	17	-
المجموع	**38**	**33**	**24**	**32**	**45**	**22**	**15**	**16**	**50**	-

المرجع: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة لبنك الجزائر للسنوات (2012- 2020).

من خلال البيانات الواردة في الجدول 2، يتجلى لنا تنوع في مواضيع المهمات التي تقوم على أساسها الرقابة بعين المكان، كما يلي:

- **مهمات الرقابة الشاملة:** تتمحور مهامها حول تقييم الوضعية للبنوك والمؤسسات المالية ونوعية حوكمتها، من خلال فحص وتحليل الجوانب المتعلقة بنوعية الأصول والأموال الخاصة، الإدارة، المردودية والسيولة. وسجلت أعلى معدلات لها خلال سنتي 2011 و 2015 بـ 10 بعثات رقابية، بينما انخفضت خلال باقي سنوات الدراسة لتتراوح ضمن المجال [03-06].

- **مهمات رقابة عمليات التجارة الخارجية:** قامت المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر، في إطار مخطط يتضمن التحقق من ملفات توطين عمليات تحويل واستيراد الأموال من الخارج. أين سجلت أعلى معدلاتها سنة 2012 بـ 12 مهمة، بينما انخفضت خلال باقي سنوات الدراسة لينحصر عدد المهمات ضمن المجال [03-09].

- **مهمات مكافحة تبييض الأموال و تمويل الارهاب:** سجلت أعلى معدلات المهام المتعلقة بالتبليغ عن العمليات المشبوهة سنتي 2013 و 2019 ، بينما سجلت مهمتين خلال سنة 2011، ومهمة واحدة غطت 20 بنكا خلال سنتي 2016 و 2017.

- **مهمات الرقابة الموضوعية :** تقتضي هذه المهمات البحث في تقييم محفظة الالتزامات لدى البنوك، ونظام ادارة السيولة ، وذلك في اطار التدابير المنصوص عليها والمتعلقة

بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. وبناء على بيانات الجدول 2 ، سجلت أعلى معدلات المهام سنة 2019 بـ 19 مهمة ، بحيث زادت بنسبة تتعدى 170% عن مهام سنة 2018.

- **مهمات التحقيقات الخاصة:** تهدف إلى التحقق من انتظام العمليات المنجزة من قبل زبائن البنوك والمؤسسات المالية، حيث سجلت أعلى معدلات لها خلال سنة 2015 بـ 26 بعثة تحقيق ؛ كشفت عن وجود نقائص في الأجهزة الداخلية لمكافحة تبييض الأموال للمؤسسات الخاضعة للتحقيق ، راجعة لغياب أسباب اقتصادية لسحوبات ومدفوعات نقدية كبيرة أو مترددة (تقرير سنوي بنك الجزائر ، 2019، صفحة 127) بينما انخفضت خلال باقي سنوات الدراسة لتتراوح ضمن المجال [01-19].

2.3. إطار الرقابة المركزة على المخاطر لبنك الجزائر:

انطلق بنك الجزائر، في اطار وضع الشطر الثاني لاتفاقية بازل 3، في إصلاح مسار الرقابة الاحترازية، وذلك من خلال تطوير أسلوب رقابي يرتكز على المخاطر.

1.2.3. مقاربة الرقابة المركزة على المخاطر:

تختلف مقاربة الرقابة المركزة على المخاطر عن الرقابة التقليدية للبنوك، التي كانت قائمة أساسا على عمليات التفتيش وتحليل البيانات التاريخية المتعلقة بأنشطة البنك للتحقق من سلامتها. وكنتيجة لتغير طبيعة مهام البنوك وتعدد المخاطر المصاحبة لها فضلا عن التطور التكنولوجي المتسارع ، أصبحت المنهج الرقابي يرتكز على المخاطر من حيث طبيعتها واتجاهها. إذ تمثل الرقابة المركزة على المخاطر عملية رقابية استباقية ونظام يسمح بتقييم الوضعية المالية والاحترازية للبنوك والمؤسسات المالية (على أساس المستندات وبعين المكان) ، بالإضافة إلى توجيه موارد الرقابة نحو تحديد طبيعة الأنشطة المسببة للمخاطر المهمة ، والمؤسسات ذات المخاطر المرتفعة. ويبين الجدول 3 الموالي أوجه التفرقة ما بين مقاربة الرقابة التقليدية و مقاربة الرقابة القائمة على المخاطر:

الجدول 3: أوجه التفرقة بين المقاربة التقليدية والمقاربة المركزة على المخاطر

المقاربة التقليدية	المقاربة المركزة على المخاطر
ترتكز أساسا على مدى الامتثال للقواعد التنظيمية والمعايير الاحترازية.	تتجاوز الرقابة التقليدية نحو رقابة تقييمية وفهم لطبيعة المخاطر المرتبطة بها.
يكون تطبيقها بنفس المستوى لجميع البنوك والمؤسسات المالية.	يكون تطبيقها مرن ومتوافق مع طبيعة خطر كل بنك ومؤسسة .
تناسبية قليلة أو معدومة.	تتناسب مع حجم وتعقيد كل بنك ومؤسسة وأهميتها النظامية.
جزء كبير من التواصل مع السلطات الرقابية يكون بأسلوب تنازلي.	تواصل مستمر مع السلطات الرقابية (استخدام لغة الرقابة) .
محدودية الأدوات المستخدمة في عملية الرقابة .	تنوع كبير لأدوات الرقابة وذلك حسب كل حالة .

المرجع: (AYADI, 2022, p. 13).

و يتم الاعتماد في عملية الرقابة المركزة على المخاطر على طريقة CAMELS وكذا نموذج توقعات البيانات المالية والاحترازية لهذه البنوك والمؤسسات المالية ، مما يوفر تحليل استشرافي وإطار اضافي لإجراء سيناريوهات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط (تقرير سنوي بنك الجزائر ، 2019، الصفحات 102-103). وسيتم التطرق إلى كل أسلوب على حدى من خلال العنصرين المواليين.

2.2.3. نظام التقييم CAMELS ومشروع التنقيط البنكي SNB :

ينتج عن عملية الرقابة والتفتيش التي يقوم بها بنك الجزائر على كل بنك، تصنيفه وفق نموج معتمد من أغلب السلطات الرقابية دوليا، ويطلق على هذا التصنيف CAMELS؛ وبموجب هذا النظام يتم تقييم البنوك من جانب صلابتها على أساس موحد ولتحديد البنوك التي هي في حاجة إلى دعم واهتمام خاص من قبل السلطة الرقابية. حيث يعطى كل بنك تصنيفا مجمعا مبني على تقييم ستة (06) عناصر رئيسية ، لها علاقة بظروف البنك المالية والتشغيلية ، وهي: كفاية رأس المال (**C**apital Adequacy) نوعية الموجودات (**A**sset Quality) ،الإدارة (**M**anagement)، الايرادات (**E**arnings) السيولة (**L**iquidity) ، الحساسية لمخاطر السوق (**S**ensitivity) . ويعتبر هذا التصنيف مبني على أساس رقمي من (1- 5) ، إذ يشير التصنيف (1) إلى أعلى تصنيف بأداء مميز وإدارة جيدة للمخاطر وحاجة أقل من حرص السلطة الرقابية

وأن التصنيف (2) يدل على أنه مرضي، والتصنيف (3) يدل على أنه مقبول والتصنيف (4) يدل على أنه حدي، والتصنيف (5) يدل على أنه ضعيف (شقيري و آخرون ، 2012، الصفحات 282-283).

وعلى مستوى بنك الجزائر، تم خلال سنة 2012 اطلاق أول تجربة على مستوى بنكين (عمومي وخاص) ، على أساس جهاز اشراف يرتكز على المخاطر، وذلك عكس النظام التقليدي القائم على الامتثال (تقرير سنوي بنك الجزائر ، 2019، صفحة 118) . وهذا ضمن اطار تطبيق نظام التنقيط المصرفي SYNOBA ، المستوحى من منهجية CAMELS، وهو متعلق بإقامة نظام يسمح بالمعالجة والاستغلال الآلي للتقارير الاحترازية. ففي اطار مواصلة اقامة نظام التنقيط المصرفي الجزائري ، والذي شرع فيه سنة 2011 ، بحيث يهدف إلى تبليغ مجمل التقارير المحاسبية والاحترازية المرسلة من طرف البنوك والمؤسسات المالية بواسطة تحميل مغناطيسي وجعل رقابتها آلية (تقرير سنوي بنك الجزائر ، 2019، الصفحات 133-134).

يدخل مشروع تكنولوجيا المعلومات (SYNOBA) في اطار ارساء نظام التنقيط المصرفي . وبدأ تعميم تطبيقه عمليا سنة 2013. لكن تم تأجيل دخول المشروع حيز التنفيذ مرتين: الأولى سنة 2014 بمناسبة اصلاح الاطار الاحترازي ، وتمت أشغال تكيفه مع النظام الاحترازي المتوافق مع معايير لجنة بازل2 ، خلال سنة 2015 ، والثانية سنة 2016 ، عقب اعطاء الأولوية لتحويل نسخة (ORACLE) الخاصة ببنك الجزائر (تقرير سنوي بنك الجزائر ، 2019، صفحة 105).

وبعد توصيات لجنة بازل لتطبيق أحكام المعيار الثاني من بازل 2 ، ظهرت أنظمة رقابة جديدة في طور التجريب ، تقوم على إشراك البنوك في عملية التقييم والتنقيط ، وذلك لحثهم أكثر على التحكم وضبط مخاطرهم. وخلال سنة 2019، عمل بنك الجزائر بمساعدة تقنية من قبل صندوق النقد الدولي على تطوير نظام SYNOBA، القائم على الرقابة بعين المكان، نحو نظام من نوع (SREP) أو Supervisory Review and Evaluation Process ، التابع للرقابة الدائمة على المدى المتوسط (5 سنوات) ويتألف النظام الجديد من (04) أربعة محاور أساسية متكاملة ، من خلال توفير البيانات الضرورية للتنقيط ، في شكل كمي أو نوعي. وبالإضافة إلى المحورين الأولين المتعلقين بتقدير الحوكمة ونموذج الأعمال، من المتوقع استكمال هذا النظام في مرحلة لاحقة

باستخدام أدوات، تسمح بمشاركة البنوك والمؤسسات المالية في نظام تنقيط جديد، من خلال نظامين هما (تقرير سنوي بنك الجزائر ، 2019، الصفحات 127-128):

- ICAAP: عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهي وثيقة تتعلق بكفاية الأموال الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية مقارنة بالمخاطر المحتملة.
- ILAAP: عملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة، وتمثل وثيقة يتم فيها وصف للمخاطر المحتملة والمتعلقة بالسيولة.

3.2.3. اختبارات القدرة على تحمل الضغوط:

بالإضافة إلى نظام SYNOBA، أطلق بنك الجزائر سنة 2012، وبمساعدة البنك الدولي اقتناء نموذج يسمى « Financial Projection Model » (FPM) ، بهدف الاستجابة لأغراض اختبارات القدرة على تحمل الضغوط (تقرير سنوي بنك الجزائر ، 2019، صفحة 119). كانت أول مرة يقوم فيها بنك الجزائر بهذا النوع من الاختبارات سنة 2009 ، قصد تقييم صلابة النظام البنكي وقدرته على مقاومة الضغوط، بالاعتماد على منهجية طورها آنذاك البنك الدولي. واستمرت خلال سنة 2015، أعمال بنك الجزائر المتعلقة بإعداد التطبيق الخاص باختبارات القدرة على تحمل الضغوط ، أين أجريت أولى اختبارات النموذج. إذ تهدف الاختبارات إلى تكوين تصور وقائي و/أو علاجي مسبق للإجراءات الواجد اتخاذها من طرف البنوك والسلطات الإشرافية . وخلال نفس السنة، بدأ بنك الجزائر مدعوما فنيا من قبل البنك الدولي، أعمال استحداث نموذج متكامل وديناميكي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط (تقرير سنوي بنك الجزائر ، 2019، صفحة 119) إذ يستند على تطبيق آلي لنظام اسقاط مالي مع سيناريوهات صدمات شديدة لكن ممكنة تسمح بتقييم حساسية البنوك لأية تغيرات في عوامل الخطر المرتبطة بالعمل البنكي.

قام بنك الجزائر سنة 2016 ، بإجراء أولى تمارين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على مستوى بنكين، بهدف تقييم سيولة وملاءة البنوك وفقا لسيناريوهين: الأول قاعدي؛ يسمح باكتشاف نقاط الضعف المرتبطة بمخاطر السيولة وملاءة المؤسسات الخاضعة للاختبار، بعيدا عن السيناريوهات التي تعكس المتغيرات الاقتصادية الكلية والثاني متقدم (تقرير سنوي بنك الجزائر ، 2019، صفحة 111) ، وذلك من خلال تطبيق نموذج التوقعات المالية (FPM).

وخلال سنة 2017 توسع نطاق تطبيق اختبارات تحمل الضغوط، لتشمل (20) عشرون بنكا، وجاءت نتائج هذا التمرين واستنادا إلى أقسى سيناريو، تسجيل هشاشة في الأموال الخاصة والسيولة لكل بنك على حدى، وفيما يخص النظام البنكي في مجمله (تقرير سنوي بنك الجزائر ، 2019، صفحة 110).

وبناء على النظام الرقابي الجديد المسمى (SREP) أو Supervisory Review and Evaluation Process ، ينتظر من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أن تلعب دورا بارزا ، حيث سيتم مقارنة نتائج السيناريوهات المقترحة في اطار الوثيقتين ICAAP و ILAAP ، مع تلك المنفذة من قبل المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر (تقرير سنوي بنك الجزائر ، 2019، صفحة 121).

4. خاتمة:

بناءً على الدراسة التي قمنا بها ، وذلك في اطار الاجابة على الاشكالية المتعلقة بالبحث عن مدى اعتماد الرقابة التي يمارسها بنك الجزائر على المخاطر، وإلى أي مدى تساهم في الحد من الأزمات المالية. خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تجيب على الاشكالية المطروحة وتختبر صحة الفرضيات الموضوعة ، نوجزها فيما يلي:

- لكي تكون الرقابة المركزة على المخاطر فعالة في الحد من الأزمات المالية، يجب أن لا يقتصر دورها في مجال الاحتراز الجزئي (تقييم للنظام البنكي على المستوى الفردي) فقط ، بل يجب أن تتعدى ذلك نحو مقاربة احترازية كلية ، تمس النظام البنكي والمالي في مجموعه. كل ذلك وأكثر، يضع بنك الجزائر أمام تحديات كبيرة في سبيل تحقيق مسار عصرنة المنظومة البنكية الجزائرية.

- مع استمرار تطور العمليات البنكية وتعدد المخاطر المصاحبة لها، كان لابد من تطوير واستحداث أدوات رقابية تتعامل بدرجة أكبر مع المخاطر، مما استدعى ذلك اتساع عملية الرقابة التقليدية لتشمل منهج رقابي يرتكز على المخاطر، وعلى جودة وتقييم إدارة المخاطر، وهو ما اعتمده بنك الجزائر ، في اطار وضع الشطر الثاني لاتفاقية بازل 3 لإصلاح مسار الرقابة الاحترازية ، من خلال تطوير أسلوب رقابي يرتكز على المخاطر.

- تسعى السلطات الرقابية في الجزائر إلى تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة، التي أقرتها لجنة بازل ، وذلك من خلال اعتماد نظام الانذار المبكر واختبارات

تقييم حساسية البنوك اتجاه المخاطر ومدى قدرتها على احتواء وتحمل الصدمات. كل ذلك يجسد منهج فعال وإطار للتحكم في الأزمات المالية من خلال الأدوار المهمة التي يمارسها بنك الجزائر كسلطة اشرافية ورقابية ، في سبيل تقديم التوجيهات واتخاذ الاجراءات المناسبة لدعم سلامة واستقرار المنظومة المالية والبنكية.

- عمل بنك الجزائر بمساعدة تقنية من قبل صندوق النقد الدولي على تطوير نظام SYNOBA ، القائم على الرقابة بعين المكان ، نحو نظام تنقيط جديد من نوع (SREP) التابع للرقابة الدائمة على المدى المتوسط (5 سنوات) .

- يرتكز الهدف النهائي المحدد من بنك الجزائر، حول انشاء اطار عام لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط ، بمشاركة المؤسسات الخاضعة ، وضرورة اقتناء هذه الأخيرة لأجهزة ووسائل خاصة بهكذا نوع من الاختبارات. كل ذلك يدخل في مسعى ادارة البنوك والمؤسسات المالية لأموالها الخاصة ولسيولتها ، لتصبح على مستوى يمكنها من المشاركة في الاختبارات بأنواعها، استنادا إلى أحسن الممارسات الدولية في هذا المجال.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، وحتى تكون تقوم الرقابة المركزة على المخاطر بدور فعال في ادارة المخاطر والأزمات ، نقترح ما يلي:

✓ تركيز بنك الجزائر، في اطار عصرنة النظام المالي والمصرفي، على تطوير الأدوات القادرة على بناء اطار احترازي مستقبلي عن أعمال البنوك مثل: مؤشرات الانذار المبكر والتدخل المبكر لمنع حدوث المشكلة، تعزيز ومراجعة نظم الحوكمة، واختبارات القدرة على تحمل الضغوط ، والرقابة على المستوى الكلي لتجنب استفحال الأزمة على المستوى النظامي. كل ذلك ضمن نطاق تدعيم جانب تكنولوجيا المعلومات.

✓ على اعتبار أن تطبيق نظم وسياسات الاحتراز الجزئي والكلي كآلية رقابية هدفها الحد من المخاطر والأزمات المالية غير كاف، فبنك الجزائر مطالب بتوفير شبكة أمان قائمة على نظم وآليات فعالة قادرة على توفير السيولة للبنوك ، وذلك بتدخله من خلال الدور الذي يمارسه كمقرض أخير للبنك بالإضافة إلى توفر نظام للتأمين على الودائع ذو مصداقية.

5. قائمة المراجع:

✓ المراجع باللغة العربية:

أبوفضة، مروان محمد، (2011)، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ,المجلد 19، العدد 3-4.

أحمد، شريف عادل عبد الرؤوف، (2016) ، أثر مدى الالتزام بمتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية على الاستقرار المالي للبنوك دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث.

الامام، صلاح الدين محمد أمين و الشمري , صادق راشد، (2011)، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجا، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 90 ،السنة الرابعة والثلاثون.

السيسي، صلاح الدين حسن، (2019)، البنوك..الواقع والطموح استراتيجية التنمية المستدامة، مركز الخبراء الدوليين للتدريب و البحوث والدراسات العلمية –وكتك، مصر.

فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية .(2020) .العلاقة بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى .صندوق النقد العربي.

بن العارية حسين، (2008)، الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية ، المؤتمر العلمي الدولي حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر .

تقرير سنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر، 2012.

تقرير سنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر، 2013.

تقرير سنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر، 2015.

تقرير سنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر، 2016.

تقرير سنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر، 2017.

تقرير سنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر، 2018.

تقرير سنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر، 2019.

تقرير سنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر، 2020.

شقيري، موسى و آخرون ، (2012)، إدارة المخاطر، دار الميسرة االنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

شكير، محمد سلمان ، (2020)، رقابة البنك المركزي على المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

✓ **المراجع باللغة الأجنبية:**

AYADI, Faiza ,(2022), La Supervision Basée sur les Risques. conférence de la Banque d'Algerie, à l'hôtel El Aurassi, Alger.

BORIO, Claudio , (2009), L'approche macroprudentielle appliquée à la surveillance financière, Revue de la stabilité financière(13).

Greuning, Hennie . Van & Bratanovic, Sonja. Brajovic, (2009). Analyzing Banking Risk. Washington: The international Bank of Reconstruction and Development The World Bank.

SALAH, Hatem & RAJHI, Taoufi, (2012), Vers une nouvelle approche de la supervision bancaire en Afrique. Africa Capacity Development, vol 3 (issue 6).